



**قانون رقم 47 لسنة 1982
بإنشاء الهيئة العامة للاستثمار
LAW NO.47 OF 1982, ESTABLISHING
THE PUBLIC INVESTMENT AUTHORITY
[now known as the “Kuwait Investment Authority”]**

**الهيئة العامة للاستثمار
Kuwait Investment Authority**

قانون رقم 47 لسنة 1982 بإنشاء الهيئة العامة للاستثمار

بعد الاطلاع على المواد 20 و65 و79 و109 و148 و156 و178 من الدستور. وعلى القانون رقم 30 لسنة 1964 بإنشاء ديوان المحاسبة، المعدل بالمرسوم بالقانون رقم 4 لسنة 1977. وعلى القانون رقم 32 لسنة 1968 في شأن النقد و البنك المركزي و المهنة المصرفية، المعدل بالمرسوم بالقانون رقم 130 لسنة 1977. وعلى القانون رقم 32 لسنة 1970 في شأن تنظيم تداول الأوراق المالية الخاصة بالشركات. وعلى المرسوم بالقانون رقم 106 لسنة 1976 في شأن احتياطي الأجيال القادمة وعلى المرسوم بالقانون رقم 31 لسنة 1978 بقواعد إعداد الميزانيات العامة والرقابة على تنفيذها والحساب الختامي. وعلى المرسوم بالقانون رقم 15 لسنة 1979 في شأن الخدمة المدنية؛ وعلى المرسوم بالقانون رقم 68 لسنة 1980 بإصدار قانون التجارة. وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه و أصدرناه.

مادة 1

تنشأ هيئة عامة ذات شخصية اعتبارية مستقلة تسمى " الهيئة العامة للاستثمار " وتلحق بوزير المالية، ويكون مقر الهيئة في دولة الكويت ويجوز لها أن تنشئ مكاتب في خارج دولة الكويت .

مادة 2

غرض الهيئة أن تتولى باسم حكومة الكويت ولحسابها إدارة استثمار المال الاحتياطي للدولة، والأموال المخصصة لاحتياطي الأجيال القادمة، وغير ذلك من الأموال التي يعهد بها وزير المالية إلى الهيئة لإدارتها.

مادة 3

يتولى إدارة الهيئة مجلس إدارة يشكل برئاسة وزير المالية وعضوية كل من وزير النفط و وكيل وزارة المالية ومحافظ البنك المركزي وخمسة أعضاء آخرين من الكويتيين المتخصصين في مختلف مجالات الاستثمار يعينون بمرسوم لمدة أربعة سنوات ويجوز إعادة تعيينهم، على أن يكون من بينهم ثلاثة على الأقل من لا يتولون أي وظيفة عامة .

ومجلس الإدارة هو الجهاز المسئول عن شئون الهيئة وله جميع الصلاحيات اللازمة لتحقيق غرضها وعلى الأخص ما يلي :

أ. رسم السياسة العامة للهيئة والإشراف على تنفيذها ووضع برامج الاستثمار ومتابعة انجازها وإصدار القرارات اللازمة لذلك .

ب. وضع اللوائح الإدارية والمالية اللازمة للهيئة والإشراف على تنفيذها .

ج. ممارسة مختلف عمليات استثمار الأموال سواء مباشرة أو عن طريق مؤسسات أخرى .

د. إقرار مشروع ميزانية الهيئة وحسابها الختامي قبل عرضهما على الجهات المختصة .

مادة 4

يجتمع مجلس الإدارة بدعوة من رئيسه ولا يكون الاجتماع صحيحا إلا بحضور أغلبية الأعضاء ، على أن يكون من بينهم رئيس المجلس ، وتصدر قرارات المجلس بالأغلبية المطلقة للأعضاء الحاضرين ، فإذا تساوت الأصوات رجح الجانب الذي فيه الرئيس .

مادة 5

يقدم رئيس مجلس الإدارة إلى مجلس الوزراء مع مشروع ميزانية الهيئة تقريراً مفصلاً عن أعمال الهيئة وأوضاع الأموال المستثمرة يتضمن تقييماً لما حققته من أداء على أساس برامج الاستثمار المرسومة وفي ضوء السياسة العامة للتنمية على المدى الطويل.

مادة 6

يمثل الهيئة أمام القضاء ولصلاقتها بالغير رئيس مجلس إدارتها كما يقوم بالإشراف على إدارة أعمالها ويكون له في ذلك الاختصاصات التي تحددها لوائح الهيئة وله أن يعهد ببعض هذه الاختصاصات إلى العضو المنتدب للهيئة.

مادة 7

يعين مجلس الإدارة بناء على ترشيح رئيس المجلس عضواً منتدباً للهيئة من بين أعضاء المجلس من غير المعيّنين بحكم وظائفهم ويحدد مكافأته وشروط خدمته، ويكون العضو المنتدب مسئولاً أمام المجلس عن أعمال الهيئة ويشرف على تنفيذ سياسة المجلس وقراراته طبقاً للوائح التي يصدرها المجلس . و يجوز لمجلس الإدارة أن يعين مديراً أو أكثر لمعاونة العضو المنتدب على ترشيح رئيس المجلس من الكويتيين ويحدد مكافأته وشروط خدمتهم . ويتفرغ العضو المنتدب والمديرون لعملهم في الهيئة ولا يجوز لأي منهم أثناء توليه منصبه أن يؤدي عملاً لغير الهيئة أجر أو بدون أجر ولا أن يزاول الأعمال التجارية أو الصناعية أو المهنية .

مادة 8

يكون للهيئة جهاز من الموظفين يعين العاملون فيه طبقاً للنظام الذي يضعه مجلس الإدارة وذلك دون إخلال بأحكام المادتين 5 و 38 من المرسوم بالقانون رقم 15 لسنة 1979 في شأن الخدمة المدنية . ولا يجوز لأعضاء مجلس الإدارة أو العاملين بالهيئة أو لأي من المشتركين في نشاطها بأي صورة من الصور الإدلاء ببيانات أو بمعلومات عن أعمالهم أو أوضاع الأموال المستثمرة إلا بإذن كتابي من رئيس مجلس الإدارة، ويستمر هذا الحظر حتى بعد انقطاع صلة الشخص بأعمال الهيئة.

مادة 9

مع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد، يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاث سنوات كل من أفشى سرا من أسرار العمل بالهيئة أو بيانا أو معلومات أطلع عليها بحكم عمله.

مادة 10

يكون للهيئة ميزانية ملحقة تتكون مواردها من المبالغ التي تخصصها لها الدولة في الميزانية العامة. وتبدأ السنة المالية للهيئة مع السنة المالية للدولة وتنتهي بنهايتها. على أن تعتبر السنة المالية الأولى لها من تاريخ العمل بهذا القانون إلى آخر شهر يونيو من السنة المالية التالية.

مادة 11

يحدد مجلس الإدارة النظم والإجراءات المحاسبية السنوية. ولا تطبق على أعمال الهيئة أحكام الرقابة المسبقة المقررة بمقتضى القانون رقم 30 لسنة 1964 المشار إليه. وذلك مع عدم الإخلال باختصاص ديوان المحاسبة في فحص حسابات الهيئة دون التدخل في تسيير أعمالها أو سياستها. ويكون للهيئة مراقب حسابات أو أكثر من المحاسبين القانونيين يعينه مجلس الإدارة بناء على ترشيح وزير المالية ويحدد أتعابه وعليه مراقبة حسابات السنة المالية التي عين لها.

مادة 12

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه- تنفيذ هذا القانون، وينشر في الجريدة الرسمية، ويعمل به من تاريخ نشره.

أمير الكويت

جابر الأحمد الجابر الصباح

صدر بقصر السيف في: 21 شعبان 1402

الموافق: 13 يونيو 1982 م

IN THE NAME OF GOD, THE COMPASSIONATE, THE MERCIFUL

LAW NO.47 OF 1982, ESTABLISHING THE PUBLIC INVESTMENT AUTHORITY [now known as the “Kuwait Investment Authority]

Having perused Articles 20, 65, 79, 109, 148, 156, 178 of the Constitution, And Law No. 30 of 1964, establishing the Audit Bureau, as amended be Decree Law No. 4 for 1977, And Law No. 22 of 1968, Concerning Currency, the Kuwait Central Bank and the Regulation of the Banking Profession, as amended be Decree Law no. 120 of 1977, And Law No. 32 of 1970, Concerning the Regulation of Dealings in Securities of Companies, And Decree Law No. 106 of 1976, Concerning the Future Generations Fund, And Decree Law No. 31 of 1978, Relating to the Rules for Preparation of Public Budgets and Control of its Implementation and of the State’s Annual Account, And Decree Law No. 15 of 1979, Concerning Civil Service, And Decree Law No. 68 of 1980, Promulgating the Law of Commerce, The National Assembly has passed the Law, the text of which reproduced below, and we have sanctioned and enacted the same:

Article 1

An independent public authority shall be established with juridical status to be named the “Public Investment Authority” and be attached to the Minister of Finance. The seat of the authority shall be in the State of Kuwait and it may set up offices outside the State of Kuwait.

Article 2

The objective of the Authority is to undertake, in the name and for the account of the Government of Kuwait, the management of the State’s Reserve Fund, the monies allocated for the Future Generations Fund, as well as such other monies that the Minister of Finance may entrust the Authority with its management.

Article 3

The Authority shall be managed by a Board of Directors which shall be composed of the Minister of Finance, as Chairman, the Minister of Oil, the under-Secretary of the Ministry of Finance and the Governor of the Central Bank, as well as five other members from among those Kuwaitis specialized in various fields of investment, to be appointed by an Amiri Decree for a four-year term, who may be re-appointed, provided that at least three of them do not hold any public office. The Board of Directors is the body responsible for the affairs of the Authority and has all powers necessary for attaining its objectives, and in particular, the following:

- a. Formulation of the general policy of the Authority and supervision of its implementation, preparation and follow-up of investment programs, and issue of decisions necessary thereto.

- b. Adoption of financial and administrative regulations necessary for the authority and supervision of its implementation.
- c. Undertaking of various transactions of assets investment whether directly or through other establishments.
- d. Approval of the Authority's draft budget and its annual accounts, before their submission to the competent authorities.

Article 4

The Board of Directors shall be convened upon an invitation by its Chairman, and the meeting shall not be valid unless attended by the majority of members, provided the Chairman of the Board being among them. The resolutions of the Board of Directors shall be passed by an absolute majority of the members present, and in case of a draw, the Chairman shall have the casting vote. The Board of Directors must be invited for meeting at least four times a year, by a notice of at least three days prior to the date set for the meeting.

Article 5

The Chairman of the Board of directors shall submit the draft budget of the Authority to the council of Ministers together with a detailed report on the activities of the Authority and the position of the invested assets, to include an evaluation of its performance on the basis of the established investment programs and in the light of the public policy for long-term development.

Article 6

The Chairman of the Board of Directors shall represent the Authority before the judiciary and in its relations with third parties. He will also supervise the management of its business, and in so doing he shall have the powers vested in him in accordance with the regulations of the Authority, and he may delegate some of these powers to the Managing Director of the Authority.

Article 7

The Board of directors shall, upon the nomination by the Chairman of the Board appoint a Managing Director for the Authority from among those members of the Board who are not ex-officio members, and shall determine his remunerations and conditions of service. The Managing Director shall be responsible before the Board for the business of the Authority, and he shall supervise the execution of the policy and decisions of the board in accordance with the regulations passed by the Board. The Board of Directors may, upon the nomination by the Chairman of the Board, appoint one or more Kuwaiti managers to assist the Managing Director, and shall determine their remunerations and conditions of service. The Managing director and the managers shall work full-time for the Authority, and neither of them may, during his term of office, undertake any work, with or without pay, except for the Authority and may not carry on any commercial, industrial or professional work.

Article 8

The Authority shall have the body of personnel, in which the employees are appointed in accordance with the regulations adopted by the Board of Directors, but without prejudice to the provisions of Articles 5 and 38 of Decree Law No. 15 of 1979 Concerning Civil Service. The members of the Board of Directors, the employees of the Authority or any of those participating in any form in its activities, may not disclose data or information about their work or the position of the invested assets, without a written permission from the Chairman of the Board of Directors, and this prohibition remains in force even after cessation of the relation of the person with the business of the Authority.

Article 9

Without prejudice to any heavier punishment whoever divulges any of the secrets of the work of the Authority or data or information of which he became aware, by virtue of his work at the Authority, shall be punished with imprisonment for a period not exceeding three years.

Article 10

The Authority shall have a supplementary budget, the revenues of which shall consist of the sums allocated to it by the State in the Public Budget. The fiscal year of the Authority shall correspond to the fiscal year of the State. However, the first fiscal year shall be deemed to run from the effective date of this Law till the end of June of the fiscal year which follows.

Article 11

The Board of directors shall prescribe the annual accountancy rules and procedures. The advance audit regulations stipulated in the referenced Law No. 30 of 1964, shall not apply to the works of the Authority, but this is without prejudice to the powers of the Audit Bureau to examine the Authority's account without interference in the conduct of its functions or policy. The Authority shall have one or more auditors who shall be from the certified accountants and the Board of Directors shall appoint him, upon the nomination by the Minister of Finance, and determine his fees, and he is to audit the accounts of the fiscal year for which he is appointed.

Article 12

The Prime Minister and the Ministers shall, each within his capacity, execute the provisions of this Law which shall be published in the Official Gazette, and shall take effect from the date of its publication.

AMIR OF KUWAIT JABER AL-AHMAD

Issued at Al-Seif palace on 21 Sha'ban, 1402 Hijra
corresponding to 13 June, 1982 AD